الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٥ فبراير ١٩٩٠

المستشار والقانون

قانون طارئ

تلقيت تعليقا من الاستاذ الدكتور عبد كلية حقوق عين شمس ف. مانشر . بالنفس والاقتصاد . . التعليق المتلقى حول امكان تحويل المودعين بشركات توظيف الأموال التى لم توفق اوضاعها الى شركاء او مساهمين

السيد / ...

تحية طيبة وبعد

نشير بان الراى الذى قال به المستشار - صابح جمال مستشار مصلحة الشركات . هو ما عبرنا عنه مرارا وهو ما نريده ليس فقط يتفق وصحيح القانون بل وايضا يستهدف صالح الاقتصاد الوطنى وصالح المودعين على حد سواء .

فبالنسبة للامر الاول وهو اتفاقه وصحيح القانون فان المودع فى الشركات المسماة بتوظيف الأموال فيما مضى وحاليا شركات تلقى الأموال يستطيع من رغب ذلك - ان يتحول من مركز الدائنية كمودع الى مركز الشريك ان كانت الشركة من شركات الاشخاص او الى المساهم اذا كانت الشركة من شركات المساهمة وذلك فى الشركات التى لم يتم توفيق اوضاعها ذلك انه اذا كان صحيحا ان - القانون رقم ١٩٨٨/١٤٦ وان كان قد الزم هذه الشركات فى حالة عدم توفيق اوضاعها برد جميع ما تلقته من اموال وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون المذكور خلال سنتين الا ان هذا الحكم لايعدم ارادة المودع اذا هو اراد بمحض اختياره ان يتحول الى شريك او مساهم فضلا عن ان تفسير كلمة رد لاتعنى رد الأموال فقط عدا نقدا انما تتسع لتشمل كل صور الوفاء بما فيها ترجمة امواله الواجب ردها الى حصص او اسهم حسب الاحوال ووفقا لشكل الشركة سواء كانت من شركات الاشخاص فتصبح امواله حصصا او من شركات المساهمة فتصبح اسهما بل ان الشارع فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٨/١٥٩ قد توقع مثل هذا الاحتمال من الوفاء للدائنين عندما نص فى المادة ٩٠ فقرة ج على جواز ان يكون مقابل زيادة راس مال شركة المساهمة ديون نقدية مستحقة الاداء للمكتتب قبل الشركة ولقد سبق لنا ان اشرنا بهذا الراى القانونى الاخير وطبق بنجاح فى بعض البنوك والشركات واخرج العديد من الشركات المتعثرة من عثراتها .

اما فائدة هذا الراى من الناحية الاقتصادية للاقتصاد الوطنى فتبدو واضحة بجلاء اذ يمكن استخدام هذه المدخرات لصالح تنمية الاقتصاد الوطنى واستخدامها فى تنشيط الاقتصاد وتعنى الزراعة والصناعة الامر الذى يقطع السبيل على تدفق هذه المدخرات الى السوق للتخلق طلبا فى جهاز انتاجى غير مرن بما يؤدى ذلك الى التضخم .

ولعل صالح المودعين يقتضى تحولهم، اذا ان الزام الشركات بالرد يعنى تصفية اصولها التى قد يكون اهدارا لقيمتها او انتقاصا منها مما يعرض مصالح المودعين للخطر كنتيجة للقاعدة الفقهية للبيع المضطر .

وفضلا عما تقدم من اعتبارات فان القانون رقم ١٩٨٨/١٤٦ لايستطيع ان يزعم احد - انه يلغى المجموعة التجارية او القانون رقم ١٩٨١/٥٩ لكل مجال تطبيقه وربما جاء القانون رقم ١٩٨٨/١٤٦ علاجا لبعض الاساءات التى ظهرت فى السنين الاخيرة باستخدام المدخرات وهو بذلك يعتبر فى راينا قانونا عارضا سرعان ما يتلاشى بعد استقرار الاوضاع ليبقى القانون موحد ليحكم جميع انواع واشكال الشركات التجارية كما هو الحال فى كل التشريعات المقارنة .

دكتور ابوزيد رضوان

عميد كلية الحقوق جامعة عين شمس

ليس دفاعا عن قانون تلقى الاموال الذى اصدره مجلس الشعب ، وليس تشويها لراى قيل هنا او هناك بقصد او غير قصد .. ، انني فقط ادافع عن آلاف المودعين فالقضية قضية راى عام . ولم يجد المودعون يطالبون سماع فتاوى حول الاشكال القانونية واخشى من استمرار الجدل الفقهى من هذه الزاوية حتى لاتخرج القضية عن جوهرها وهو استرداد الناس لاموالهم التى دفعوها نقدا وعدا لاصحاب هذه الشركات .

عبد الرحمن عقل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية